: https://doi.org/10.25130/tjfps.v1i42.651

P-ISSN: 2312-6639
E-ISSN: 2669-9203

TJFPS
http://tjfps.tu.edu.iq/index.php/politic/index
Tikrit Journal for Political Science
مجلة تكريت للعلوم السياسية

No.42

IRAQI Academic Scientific Journals
https://iasj.rdd.edu.iq/journals/

التكامل الأمني الإقليمي وبناء الثقة بين العراق ودول الخليج العربي

Regional security integration and confidence building between Iraq and the Gulf Arab states

Dr. MUSTAFA JABER FAYADH AL-ALWANI [a]
College of Political Science- University of Anbar [a]

أ.م.د. مصطفى جابر فياض العلواني* [a]
كلية العلوم السياسية بجامعة الأنبار [a]

A r t i c l e i n f o.

Article history:
Received 12 Oct.2025
Received in revised form 10 Dec. 2026
Accepted 23. Feb. 2026
Final Proofreading 15 Mar. 2026
Available online: 31. Mar .2026

Keywords:
- Regional Security Integration
- Confidence Building
- Iraq
- Gulf Arab States
- Collective Security

©2026. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

Abstract: The research deals with the topic regional security integration; confidence building between Iraq and the Arab Gulf states as a strategic tool; enhances regional stability; contributes to overcoming the costs of conflicts and some of the rivalries ،especially the Arab Gulf ،and comes to the main problem of research; with the question: How does security integration build a regional environment; be more stable; at the expense of conflicts? The main premise is that security integration , if designed and implemented in accordance with a strategic vision , would be an effective alternative to traditional alliances and enhance the resilience of states in the face of the security challenges they face , including complex ones.

The research seeks to achieve major goals , most notably: discussing the effectiveness of security integration and its feasibility , describing its challenges , and foreseeing future opportunities; to achieve it , the importance lies in its contribution to identifying practical approaches , especially decision makers , the research used three basic approaches: descriptive analytical approach , sometimes comparative approach , and in the areas of case study approach , and others as well.

The structure of the research was divided into chapters , which discussed: the theoretical framework of security integration , international and regional experiences , the most prominent security and technical challenges , future prospects and policies , and then practical recommendations for Iraq and the Gulf.

*Corresponding Author: MUSTAFA JABER FAYADH AL-ALWANI, Email: Mustafa.alwani@uoanbar.edu.iq, Tel: XXX, Affiliation: College of Political Science- University of Anbar

معلومات البحث:

تواريخ البحث:

الاستلام: 12 تشرين الثاني 2025

بعد التنقيح 10 كانون الأول 2026

القبول: 23 شباط 2026

التدقيق النهائي 15 اذار 2026

النشر المباشر: 31 اذار 2026

الكلمات المفتاحية:

- **التكامل الامني الاقليمي**
- **بناء الثقة**
- **العراق**
- **دول الخليج العربي**
- **الامن الجماعي**

الخلاصة: يتناول البحث موضوع التكامل الامني الاقليمي وبناء الثقة بين العراق ودول الخليج العربي بوصفه اداة استراتيجية تعزز الاستقرار الاقليمي وتسهم في تجاوز تكاليف الصراعات وبعض اشكال المنافسة، ولا سيما في منطقة الخليج العربي. وتنطلق الاشكالية الرئيسة للبحث من السؤال: كيف يسهم التكامل الامني في بناء بيئة اقليمية أكثر استقرارا على حساب الصراعات؟ اما الفرضية الرئيسة فترتكز على ان التكامل الامني، إذا ما صمم ونفذ وفقا لرؤية استراتيجية، يمكن ان يشكل بديلا فاعلا للتحالفات التقليدية، ويعزز من صلابة الدول في مواجهة التحديات الامنية، بما فيها التحديات المعقدة والمركبة.

ويسعى البحث الى تحقيق مجموعة من الاهداف الرئيسة، من أبرزها مناقشة فاعلية التكامل الامني وجدواه، وتحليل تحدياته، واستشراف الفرص المستقبلية لإنجازه. وتبرز اهمية البحث في تقديم مقاربات عملية تفيد صانعي القرار. وقد اعتمد البحث على ثلاثة مناهج اساسية، هي المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج المقارن، فضلا عن منهج دراسة الحالة في بعض المواضع.

وقسم هيكل البحث الى فصول تناولت الإطار النظري للتكامل الامني والتجارب الدولية والاقليمية، واهم التحديات الامنية والفنية، وصولا الى استشراف الافاق والسياسات المستقبلية وانتهاء بتقديم توصيات عملية لكل من العراق ودول الخليج.

المقدمة

تشهد البيئة الأمنية لمنطقة الخليج العربي والعراق تحولات سريعة بكثرة التهديدات الأمنية التقليدية وغير التقليدية، كنزاعات إقليمية وتحدي الإرهاب والجريمة المنظمة والهجمات السيبرانية والتحديات البيئية والتغيرات المناخية أمنية الأثر هذه التهديدات فرضت على العراق ودول الخليج العربي إعادة النظر في تعاونهما الأمني وبحث آفاق التكامل لتجاوز المخاطر بصورة شاملة فاعلة.

وثمة روابط تاريخية وأخرى وجغرافية وثقافية تجمع العراق بدول الخليج العربية، ويشير واقع الأمن لوجود فجوة في التنسيق والتكامل الأمني بينهما أثار تساؤلات جوهرية على العوامل المؤثرة فيه وإمكانية ترسيخ منظومات أمنية إقليمية متماسكة.

أهمية البحث:

1. رصد فجوات التكامل الأمنيّ بين الطرفين في ضوء التهديدات.
2. تقديم إطار تحليلي يؤسس منظومات أمنية وبناء سياسات لأطر أمنية مشتركة.
3. إعانة صانعي القرار بتقديم مقترحات قابلة للتطبيق.

4. رفد حقل المعرفة باليسير في مجال التكامل الأمن الإقليمي والاستراتيجي العربي.
5. فتح آفاقٍ بحثية تعنى بالأبعاد السياسية وبالاقتصادية المحققة للتكامل الأمني.

إشكالية البحث: كيف يتسنى للعراق ولدول مجلس التعاون الخليجي الست ترسيخ تكامل أمني فاعل ويكون مستداماً يتجاوز التحديات ويستثمر الفرص الراهنة؟ ويتفرع عنه أسئلة أبرزها:

1. ما التهديدات الأمنية التي تواجه العراق ودول مجلس التعاون الخليجي معاً؟
2. ما مواضع القصور في التعاون الأمني وآلياته الحالية بين الطرفين؟
3. ما الأطر المؤسسية والسياسية الداعمة للتكامل الأمني؟
4. ما أكبر التحديات الفنية واللوجستية المعرقلة لبناء منظومات أمنية مشتركة بينهما؟
5. ما السياسات، وما أبرز التوصيات العملية التي تعزِز التكامل الأمني؟

فرضية البحث: يمكن تحقيق التكامل الأمني بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وأنه جد ضروري إذا توافرت الإرادات السياسية وتطورت الأطر المؤسسية وعولجت التحديات الفنية واللوجستية بتكون قناعة واستراتيجية مشتركة.

أهداف البحث:

1. تحليل واقع العراق ودول مجلس التعاون الخليجي الراهن، وتحديد مصادر التهديد.
2. تحديد مواضع القصور التي تعاني منها آليات التعاون الأمني واقتراح سبل تطويرها.
3. تحديد وسائل صياغة منظور استراتيجي مشترك للتكامل الأمني.
4. تقييم الأطر المؤسسية وقابليتها للتكيف بما يتجاوز التحديات التي تعترضها.
5. تحديد توصيات عملية تعزز بدورها قدرة مواجهة التهديدات، وتجاوز آثارها.

المناهج: استعين المنهج الوصفي التحليلي، لتحليل الواقع الأمني ووصف مصادر التهديد، ومنهج دراسة الحالة، وبالمنهج المقارن لمقارنة أطر العراق ودول الخليج الأمنية، وكذلك بالمنهج الاستشرافي لاستشراف أبرز سيناريوهات التكامل الأمني المستقبلية، واستعين كذلك بالمنهج التاريخي لمتابعة ما كان من العلاقات الأمنية وتحدياتها وتطورها.

المبحث الأول :الإطار النظري والمفاهيمي للتكامل الأمني الإقليمي:

المطلب الأول :تفسير التكامل الأمني في النظريات المختلفة:

يأتي التحليل النظري لظاهرة التكامل الأمني تيسيرا لفهم محددات التعاون بين الدول، إذ قدمت المدارس الفكرية الكبرى في حقل العلاقات الدولية رؤى متباينة في تفسير هذا التكامل.

وقد ركزت المدرسة الواقعية على أن التعاون الأمني يقوم أساسا على توازن القوى وردع التهديدات الخارجية، وأن بناء الثقة ليس مضمونا بصورة دائمة في بيئة دولية يسودها تنافس الفاعلين الدوليين، الأمر الذي يجعل الحرب، وفقا للواقعيين حالة مستمرة وأداة تهدف إلى إصلاح اختلال التوازن وجلب المصالح متى ما توفرت القدرة على إدارتها وجني ثمارها. أما التعاون في إطار السعي لتحقيق المصالح، فهو مؤقت بطبيعته. [1] ملازم لحال عجز الدولة عن خوض الحرب في إطار سعيها وراء مصالحها، فضلاً عن توافر قدراتها للدخول فيها. [2]

وأكدت بعض الدراسات، المعنية في إطار غاياتها المعرفية بتحليل العلاقة بين العراق ودول الخليج في إطار تصور وجود توازنات القوى الإقليمية التي لم تكن بعيدة عن المنافسة، وليست هي كذلك بعيدة عن الحرب. [3]

وتؤكد المدرسة الليبرالية أن التكامل الأمني يتحقق من خلال تفعيل دور المجتمع الدولي في دعم المؤسسات الدولية وتطبيق القوانين الدولية، إذ تسهم الاتفاقيات والهيئات متعددة الأطراف في تقليل المخاوف وتعزيز الثقة بين القوى، حتى وإن تفاوتت قدراتها ومصالحها. ويظهر أن تركيز هذه المدرسة ينصب على ما يتحقق من فوائد متبادلة عبر تفعيل الاعتماد المتبادل، بما يجعل تبادل المنافع في إطار الاقتصاد السياسي الدولي، كالتجارة

---

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مفهوم الأمن وفق النظريتين الواقعية والليبرالية، موقع الأهرام المسائي، متاح على الرابط: https://gate.ahram.org.eg /Massai/News/4994524.aspx

[2] للتفصيل ينظر: أحمد محمد وهبان، **النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر "دراسةٌ واقعيَّة"**، (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية–جامعة الإسكندرية)، ص40.

[3] ينظر: عبدالعزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، المجلد،25 العدد الأول (دمشق: 2009) ص 594، وما بعدها، وما أكَّدتْه من توافق مصالح دول الخليج إجمالاً، مع تأثير دولة الهيمنة في ظل سعيها للتأثير في المنطقة، واستحداث صراعات وتغييرات في الأنظمة، تكريساً لمصالحها هي.

والمال والنقود والتكنولوجيا وغيرها، ركيزة أساسية في النظرية الليبرالية. كما تأتي حرية المعاملات على المستوى الدولي، بما في ذلك الإقليمي، كالتجارة الحرة والتبادل الحر للأفكار، بوصفها ركيزة ثانية لا تقل أهمية عن الأولى.[1]

في حين ركزت ما يمكن وصفها بمدرسة الأمن الجماعي على فكرة التضامن الجماعي لمواجهة أي تهديد، فأمن أي دولة يعد جزءا من الأمن الجماعي الذي تعنى به الأطراف كلها أو جلها، وهو ما يستدعي وجود منظومة للإنذار المبكر وآليات ردع جماعية غايتها فض النزاعات والحد من الصراعات، ومراعاة كل ما من شأنه صنع السلام وصيانة الأمن، مع ضرورة تفعيل المؤسسات الدولية التي تسهم في تحقيق تلك الغايات الموصوفة بالسلامية إذا صح لنا الوصف.[2]

يظهر هذا التفاوت النظري أن فهم ديناميكيات مشاريع التكامل الأمني في شبه إقليم الخليج لا يختزل في مقاربة أحادية، بل يتطلب الجمع بين رؤى المنظورات الواقعية والليبرالية والجماعية، مع تأكيد آثار الخصوصية الجيوسياسية التي تتميز بها منطقة الخليج العربي والعراق بصورة خاصة.[3]

المطلب الثاني :بناء الثقة تعزيزاً للتعاون الأمني الإقليمي:

يعد بناء الثقة أداة مهمة في تحقيق التعاون الأمني وفي استمراره بين الدول، ولا سيما في مناطق كمنطقة الخليج والعراق التي شهدت وتشهد تنافسا واختلالات في التوازن بين قواها الإقليمية عبر أكثر من عقد، فضلا عن تنافس القوى الدولية عليها. ولو حاولنا وضع الثقة المتبادلة في موضعها الصحيح، لوجدناها مدخلا أساسا ومحددا معياريا لقياس نجاح أي من الترتيبات الأمنية المشتركة، تعبيرا عن مأسسة الأمن الجماعي بوصفه يكشف عن رغبة القوى واتفاقها في إطار مؤسسي متفق على أبعاده، ويعبر عن توازن القوى دون أن يتجاوزه مفهوما أو واقعا.[4]

---

[1] عبد العظيم محمود حنفي، مفهوم الأمن وفق النظريتين الواقعية والليبرالية، مصدر سبق ذكره.

[2] ينظر –في ذلك وتفصيلات ما يتصل بالأمن الجماعي: رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولة–رؤية تحليلية مستقبلية، **المجلة السياسية الدولية**، (مركز جيل للدراسات العلمية/الجزائر) ص 329، وما بعدها.

[3] ينظر: زينب ضياء محمد، الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الاوسط واثرها على التنافس الأمريكي الروسي: العراق أنموذجاً، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية؛ جامعة بغداد، الندوة العلمية الفصلية، https://cis.uobaghdad.edu.iq/?p=22721.

[4] ينظر للمزيد: أحمد يوسف محمد عبد النبي، البحث المقدَّر–تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي، **السياسة الدولية**، العدد 220،(القاهرة : أبريل، 2020) ص 16.

وقد أثبتت تجارب تاريخية كثيرة أن غياب الثقة بين الأطراف المعنية بالتعاون الأمني وتكامله يجعل الاتفاقيات الأمنية والمؤسسات المعنية بتنفيذها مفرغة المحتوى، لا تتجاوز سطور بنودها المكتوبة ولا تبلغ الواقع، فضلا عن محاولة ضبطه وتوجيهه وتقويمه والتأثير فيه بما يحقق تعاونا مفضيا إلى التوازن ويحقق مصالحها ويزيل مخاوفها، من خلال الاستجابة الفاعلة لما توجبه تلك الاتفاقيات من إجراءات في إطار تنزيلها على الواقع بعد مأسستها، ومن بينها الانفتاح على تبادل المعلومات الاستخباراتية، وتحقيق الشفافية والوضوح فيما يتصل بالقرارات والإجراءات اللازمة، وإنشاء قنوات تؤمن الاتصال المستمر بين المؤسسات الأمنية.

ولا يمكن الادعاء بوجود ثقة متبادلة تحقق مقاصد الأمن في واقع يتسم بتحقق السلم أو السلامية ما لم تتجاوز الأطراف الراغبة في تحقيق الأمن الجماعي، في ظل توازن القوى، حالة الصراع وتحد من التنافس المفضي إليه، وتتخذ خطوات عملية تحقق ذلك، لا الاكتفاء بثقة لا تتجاوز كونها حالة شعورية حبيسة بنود الاتفاقيات.[1]

ولذلك فإن انعدام الثقة بين الأطراف العربية، ومنها الخليجية، يعد عاملا معضدا لإخفاق المبادرات الأمنية الساعية إلى تأسيس اتفاقيات أمن جماعي، لا يقتصر فيها التهديد على حدود ومصالح أطراف معينة، بل يمتد إلى وجودها من قبل طرف آخر. وهو ما يستدعي إعادة النظر في هيكلة المؤسسات المعنية ببناء الثقة، والعمل على تحويل الصراع إلى مبادرات لبناء السلام. ويشير ذلك بوضوح إلى ضرورة تقييم فاعلية جامعة الدول العربية، وحتى المساعي الرامية إلى خفض التصعيد ومنع الصراع، كما حدث بين العراق والكويت في بداية العقد الأخير من القرن الماضي، حيث عد الغزو أزمة لنظام الأمن الجماعي مع بداية حرب الخليج عام 1991، وذروة للانقسام العربي، لا سيما في إطار جامعة الدول العربية.[2]

بناءً على ما تقدَّم فالتكامل الأمني المنشود بين العراق وبين دول الخليج يبقى مقيداً بنجاح الأطراف المعنيةِ كلِّها بتبنيها سياسةً تؤسس لبناء الثقة بينها بأدواتٍ متعدِّدةٍ سواءٌ على المستوى الثنائي أو في المستوى المتعددة أطرافه.

---

[1] المصدر السابق، ص 15.

[2] ينظر: مونيك شومييه – جندرو، "تقرير" :العراق 2003: حرب لا تنتهي ومقبرة الأمن الجماعي، موقع العربي الجديد، 13 مارس 2023، متاح على الرابط: https://www.alaraby.co.uk/politics/،

وكذلك: أحمد عبد الحكيم، "غزو الكويت"... تاريخ شاهد على "ذروة" الانقسام العربي، 2 أغسطس 2020، متاح على الرابط: https://www.independentarabia.com/node/44381

المطلب الثالث :الإطار المؤسسي تفعيل للتكامل الأمني:

يعد الإطار المؤسسي من الركائز الرئيسة التي تعمل على تحقيق التكامل الأمني وجودا وفاعلية بين الدول، إذ لا بد من بناء مؤسسات مشتركة وتوفير منصات لإدامة الحوار وتسهيل تبادل المعلومات بين الأطراف المعنية بالتكامل الأمني. كما يتطلب الأمر صياغة سياسات تعنى بقضايا الأمن الجماعي، إذ إن تأسيس منشآت قوية وفاعلة في أعلى مستوياتها يسهم في خفض الشك بين الأطراف إلى أدنى مستوياته أو الحد منه، بما يعزز بناء الثقة.

وهو أمر يديم التعاون بما يفوق أعمار الحكومات نفسها أو في حال تبدل سياساتها، بما يجعل احترام الاتفاقيات المؤسسة أمرا لا يقبل التراجع إلا لتدعيمه، كونه يحقق مصالح جميع الأطراف ويحترم إراداتها، ويأتي بمحض إراداتها المعبرة عن فاعلية سيادتها في تكوين تلك المؤسسات ووضع سياساتها. ومع ذلك، تختلف المدارس الفكرية بشأن مدى تصادم مخرجات المؤسسات المعنية بالتكامل الأمني مع إرادة الدول في ظل تمتعها بمقتضيات السيادة، دون قبول ما ينقصها في إطار التنازع أو يمس بآثارها، كما ترى المدرسة الواقعي..[1]

وبذلك تكون المؤسسات المعنية بالتكامل الأمني تمزج بين عدد من الأمور:

الأول: أنها أنشئت بإرادات أطراف معنية بها في ظل احترام سيادتها، بما يسمح باحترام الإرادة الجماعية التي تنشئها المؤسسات المشتركة، مراعاة لمصالح الأطراف التي تعبر عنها مصلحة المؤسسة المشتركة.

الثاني: أنها تنسق فاعلية ما يصون السلم ويحفظ الاستقرار في ظل تعاون الأطراف على بناء قدرات أمنية يمكن وصفها بأنها مستدامة.

الثالث: أنها تأتي في إطار تكاملي تعاوني يخفف تكاليف تحقيق أمن الأطراف عما كانت تتحمله منفردة، عبر توحيد الرؤية والآليات المشتركة.

الرابع: تعزز الثقة المتبادلة بين الأطراف.

الخامس: أنها تفتح آفاقا للتعاون والاعتماد المتبادل، وتسهم في توسيع الاستثمار.

السادس: العمل على تحويل الصراع وبناء السلام.

[1] رغيد الصلح، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، 26 يناير 2024، متاح على الرابط: https://caus.org.lb/%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84

السابع: توجيه طاقات الدول الأطراف لإحداث تنمية مستدامة والبناء ومزيد استقرار بتوفير أجواء مناسبة لها وأعني بتجاوز الأزمات وتجنبها.

وسجل المعنيون ضرورة توافر لوازم التكامل الأمني والتكامل العسكري ولعل من أبرزها مندرج في النقاط الآتية:[1]

1. التوسع ببناء مراكز بحوث ودراسات تعنى بالتكامل الأمني والتكامل العسكري لترسم سياسات الأمن والدفاع واتخاذ قرارات مناسبة بشأنها.
2. تبني مشاريع وخطط وسياسات لا تثير الخلافات على اعتماد الأطراف لها ليعزز ثقتهم ويدفعهم للتعاون.
3. تحديد مواضع الأخطار ومصادرها وتحديد أولويات مواجهتها.
4. إنشاء قوة تشترك بها الأطراف جميعها بمراعاة عمقها البشري وأعداد جيوشها الوطنية تواجه قضايا مشتركة بينها.
5. تعزيز التصنيع العسكري وتجاوز عقبات إنشائها وتعزيزها.
6. الالتزام بمكافحة الإرهاب في إطار مؤسسات أمنية مشتركة.
7. تأكيد مبدأ مركزية القيادة لا مركزية القوات.

[1] المصدر السابق.

المبحث الثاني: مصادر التهديدات الأمنية في منطقة الخليج والعراق

المطلب الأول :تهديدات أمنية تواجه العراق ودول الخليج:

يمكن القول إن أهمية المنطقة ترتب عليها، تبعاً لذلك، أهمية صيانة أمنها بوسائل متعددة، من بينها التكامل الأمني والعسكري حتى غدا أمنها ضرورة تعنى بها دولها ودول الإقليم، بل ودول العالم ولا سيما تلك التي ترتبط فيها بمصالح متنوعة.

ولا تنفصل معالجة أمن العراق ودول الخليج في نظر المعنيين عن أمن الدول العربية ولا عن أمن المنطقة عموماً. ومن ثم، فإن مقاربة هذا الأمن تقتضي منهجية تتناول أبعاده المختلفة في مقابل تحديد التهديدات التي تحول دون صيانته أو تعيق بلوغه ووصف هذه التهديدات بوصفها تحديات يتعين على دول المنطقة معالجتها بما يتيح الحديث عن الأمن من حيث تحققه وصيانته واستدامته في آن واحد.[1]

يواجه العراق ودول الخليج تهديدات أمنية معقدة، يمكن وصفها بالتشابك والتركيب والتشعب، إذ تتوزع بين تحديات داخلية تعاني وطأتها كل دولة على حدة، تبعاً لسلّم أولوياتها الوطنية، وأخرى ترتبط بإطار مجلس التعاون، فضلاً عن تحديات تعيق بلورة صبغة قانونية واضحة تؤسس لمفهوم المواطنة الخليجية، إلى جانب تحديات إقليمية يتقاطع فيها العراق ودول المجلس مع بعض دول الجوا.[2]

وثمة تحديات متغيرات كثيرة فرضت على المنطقة عيش حالٍ من عدم الاستقرار فيسبب قلقاً متزايداً من تحول التحديات إلى أزمات قد تعصف بأمن المنطقة، وتشكِّل أخطاراً حقيقيةً على أنظمتها ووجودها، فمنذ حرب الخليج الأولى سنة 1980 بين العراق وإيران، ثم أحداث الحادي عشر من سبتمبر في الولايات المتحدة وما أعقبها من احتلال أفغانستان 2001 فالعراق 2003 وتزايد الوجود الأمريكي فيهما وما تلاه من صراع الأمريكي الإيراني بشأن ملف إيران النووي، وما نجم عنه من اتفاق 1+5 2013 ، ثم انسحاب الولايات المتحدة منه عام 2015 ، وما بلغته أوضاع الحرب التي شنتها إسرائيل سنة 2025 على إيران في أيامها الاثني عشر وضرب قدرات نووية خلالها من الولايات المتحدة الأمريكية وتنامي القوى الدولية وما لها من مصالح في

---

[1] ينظر: عبد الفتاح علي سالم الرشدان، **الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية**، الدار العربية للعلوم، ط1، (بيروت: 2015) ص 90-91.

[2] أحمد عبد الملك، التحديات التي تواجه تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، موقع آراء الخليج، مركز الخليج للأبحاث، 2025/1/1، متاح على الرابط: https://araa.sa/index.php?view=article&id=2098:2014-07-19-12-33-46&Itemid=172&option=com_content

المنطقة، كالصين وروسيا والهند جعل النظر إلى معضلة الأمن أمراً يتجاوز المستوى العسكري بما يوافق النظرية الليبرالية التي تعنى بأبعاد سياسية واقتصادية واجتماعية وعسكرية وأمنية ودفاعية للأمن يوجب بدوره بناء رؤية شاملة تستجيب لمقاصد حماية المصالح الحيوية وتؤسس لاستقرار سياسي وازدهار اقتصادي واستتباب للأمن وتماسك المجتمع بما يحقق بالنتيجة التنمية المستدامة.[1]

ويمكن القول إن أبرز التهديدات التي تعترض بناء الأمن في ظل التكامل الأمني بين العراق ودول الخليج العربية تأتي في نقاط:[2]

أولاً: تهديدات وتحديات داخلية:

وهي تحديات في مجملها، تؤثر في الأمن القومي للدولة، وتقلق استقرارها وتعرقل جهود تنميتها في آن وهي وإن لم تكن تشترك فيها كل دول المنطقة أو تتفاوت في تأثر أمنها بها، إلا أننا نجملها في نقاط منها.

1. الإخلال في التركيبة السكانية والاندماج الاجتماعي وتتركز في العمالة الوافدة التي قد تبلغ ما يقرب من شطر السكان الأصليين أمام المواطنين.
2. انتشار ظاهرة التطرف والإرهاب.
3. الطائفية السياسية وصعود تأثير تيارات الإسلام السياسي.
4. إهمال التنمية السياسية، وغياب التأهيل للعمل السياسي.
5. أحادية مصادر الدخل القومي، واعتمادها على الطاقة في ذلك.
6. الخلافات على ترسيم الحدود.
7. ضعف تقنيات الاتصالات والمعلومات التي تحقيق الأمن السيبراني.

ثانياً: تهديدات إقليمية:[3]

وهذه تهديدات تعرض دول المنطقة لمخاطر القوة المسلحة التي تستهدفها أو تستهدف مصالحها ومواردها، وكل ما من شأنه الإضرار بأمنها القومي للدول وأمن المنطقة بأسرها، ويمكن تشخيص أبرزها في نقاط منها:

[1] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مصدر سبق ذكره، ص 38.

[2] المصدر نفسه، ص 39-62.

[3] المصدر نفسه، ص63-78.

1. طموحات إيران في المنافسة على الهيمنة الإقليمية: وما ينتج عنها من رغبة توسيع النفوذ والتأثير، ولا سيما في برنامجها النووي، والتحول من تصدير الثورة، إلى حماية متبعي المذهب، ثم الدفاع عن محور المقاومة.
2. تهديد إسرائيل للمنطقة، وبعضِ دولها ولا سيما أنها تمتلك أسلحةً غير تقليدية وقوةً تقليدية متفوقة وأسلحة استراتيجية تجعلها في سعي مستمر لمراقبة تسلّح دول المنطقة، والحؤول دون محاولات التفوق على إسرائيل.
3. ومن ناحية أخرى، تتوجس دول المنطقة من أية حرب تنشب بين إيران وإسرائيل، قد تلقي بظلالها على مضيق هرمز والقواعد الأمريكية فيها، أو استهداف مناطق إنتاج النفط ومنصات تصديره.
4. تجاوز آثار غزو العراق للكويت وإعادته إلى الحاضنة العربية بهدم الحدود النفسية ، المانعة دون التكامل الأمني، لا سيما بين العراق والكويت، ولا سيما ما بعد سنة 2003 واحتلال العراق وما رافقه من هشاشة الهياكل السياسية والبنى الاجتماعية التي أسهمت في تكوين بيئة لظهور جماعات إرهابية أو احتضان ما وفد منها، ولعل الأبرز في الأمر أن تمحى هواجس دول المجلس من إمكانية تعرضها مجدداً لاعتداء مصدره العراق، وفي المقابل يريد العراق أن يشعر بالاطمئنان، وبالثقة بدول مجلس التعاون الخليجي من حيث هواجسه فبعضها يمد يد العون لقوى مقاومة لنظام ما بعد الاحتلال، وقدْ سجل ان أعداداً كبيرة من تنظيم داعش هم مواطنون خليجيون تجمعهم الأفكار التكفيرية المتطرفة العابرة للحدود.[1]

والإشكالية الراهنة، تكمن في خروج العراق نتيجة إضعافه من المعادلة الاستراتيجية الفاعلة، لتعصف به التهديدات الخارجية، واختلال ميزان قوى المنطقة نتيجةَ ذلك الضعف،[2]جعل العراق بين دوامتي الهيمنة العالميةِ تارة والهيمنة الإقليمية تارة أخرى، ومع ذلك فالآمال معقودة بما سيعقب انتخابات كانون الأول القادمة من العام 2025 وآثارها على التكامل الأمني للمنطقة، بل على أمن المنطقة نفسه.[3]

5. تهديد تنظيمات إيديولوجية إرهابية مسلحة:[4]

---

[1] أحمد عبد الملك، التحديات التي تواجه تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.

[2] أحمد الناصري، المعاهدة الأمريكية العراقية وقضايا الوطن المصيرية، الحوار المتمدن، العدد 2279، كانون الثاني 2008. مصدر سبق ذكره ، ص73.

[3] أحمد عبد الملك، التحديات التي تواجه تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، مصدر سبق ذكره.

[4] ينظر: أسماء رفاعي الشحري، مستقبل التنظيمات الإرهابية: تنظيما القاعدة وداعش أنموذجاً، آفاق إستراتيجية، العدد 4، أكتوبر 2021، متاح على الرابط https://idsc.gov.eg/upload/DocumentLibrary/AttachmentA/6251/pdf، ص61-66.

ومن أبرزها تنظيم القاعدة الإرهابي وتنظيم داعش الإرهابي، وقد روج لها من قوى دولية منذ الحرب الباردة، بذريعة دعم الجهاد وتيسيره لتحقيق مآرب سياسية واستراتيجية لم تكن أفغانستان بعيدة عنها ولا الولايات المتحدة الأمريكية الداعمة لها وبعض الأنظمة الموالية لها في المنطقة ومنها نظام علي عبد الله صالح في يمن ما قبل سنة 2011، فتفلت بعض التنظيمات عما أنشئت له يشكل تهديداً محتملاً ولا سيما خلاياه النائمة المكونة من أشخاص يلتقون أيديولوجياً مع تلكم التنظيمات.

فالحديث عن تهديدات يبرز جليا ترابط الأمن الوطني بالأمن الإقليمي دون تعارض فتجمعهما المصلحة بل مصالح كل عضو والمصالح المشتركة، كذلك ليؤكد أن التكامل الأمني ليس خياراً يمكن الأخذ به أو تركه بقدر ما يؤكد أهميته فقد بات ضرورة للتصدي لأخطارٍ مشتركة تتخطى حدود دولة إلى جوارها في أقل تقدير.

المطلب الثاني: التكامل الأمني فرصه وتحدياته:

يعد التكامل الأمني بين العراق ودول الخليج العربي مجتمعة أو في إطار ثنائي خياراً استراتيجياً يهدف تعزيز استقرار المنطقة التي تواجه تهديدات لا شك معقدة متعددة الأبعاد، إلا أن لدى دول المنطقة مقومات مشتركة يمكنها التكامل لتأسيس منظومات تعنى بالأمن الجماعي حال وجود إرادة سياسية تيسر الأمر بشروطه.

وهذا الأمر ولد تفاؤلاً لا سيما خلال قمة مجلس التعاون الخليجي الخامسة والعشرين المعقودة في المنامة في 20 2004/12/21 فقد أعقبت تغييرات مهمة في المنطقة، ولا سيما بعد احتلال العراق 2003 وجاءت القمة لتقييم منجزات المجلس لربع قرن عقب تأسيسه في ظل تحديات: داخلية وإقليمية ودولية.[1]

ويشير معنيون أن إنشاء نظامٍ إقليمي أمني يراعى فيه أمور بوصفها مبادئ تأسيسية أبرزها:[2]

1. قناعة الدول الأعضاء بارتفاع ما تتكبده من تكاليف لدخولها طرفاً في علاقة تصارعية.
2. فسح المجال لآراء مختلفة حيال المسائل والقضايا أهميتها قصوى بما يسهم في تلاقح الأفكار لا سيما المعنية بتطوير المنظومة الأمنية المنشأة.
3. ضبط مسارات العلاقات بما يتفق عليها الأطراف كلها لتلتزم بها.

---

[1] ينظر: الدورة الخامسة والعشرون للمجلس الأعلى؛ قمة زايد، آفاق جديدة لمستقبل واعد، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، (ذو الحجة 1425، يناير 2005).

[2] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره ، ص 32. عن: زيد عبد الجليل المدهون، **أمن الخليج بعد حرب العراق**،(معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005) ص16.

4. أن يكون النظام الأمني الذي المنشأ قابلاً يستوعب ما يستجد من قضايا ولا سيما الأزمات التي تستدعي سرعة إدارة وإنجاز ينضبط بالأصول الجامعة والمعايير والمحددات المتفق عليها سلفاً وتحفظ تجانس الأطراف ليوثق عرى الانتظام ويعزز بناء الثقة.

ومع اتفاق دول الخليج العربي على الأبعاد المفاهيمية للأمن وفق ما سبق بيانه إلا أنها لم تتفق على أدوات وأساليب صيانته، ويرى معنيون أن أمن الخليج لا يصان إلا بالتعاون الجماعي ما يستدعي تكاملاً أمنياً متكاملاً موصوفة أدواته محددة استراتيجيته لحمايته ومقدرة لوازمه وتراعى فيه قضايا اقتصادية وسياسية وعسكرية وسياسية.[1]

وعليه فغايات التكامل الأمني وصيانته متركزة في مجالاتٍ مقاصدية يمكن تحديد آفاقها العامة في:[2]

أ. حماية الدول المعنية بالتكامل الأمني من مخاطر عسكرية تستهدفها أرضاً ومصالح بما يحفظ استقلالها ويصون سيادتها بما يتحقق من قوة رادعة ولا سيما لقوى إقليمية صاعدة متمددة.

ب. درء التهديدات المحتملة وردعها من استهداف ثرواتها وقدراتها الاقتصادية ولا سيما النفطية منها.

ت. ضمان انسيابية حركة صادرات تلكم الدول وارداتها ولا سيما في مضيق هرمز ومحاولة إنشاء طرق بديلة تتجاوزه.[3]

ث. تحقيق التنمية المستدامة لتسهم في تحقيق الرفاه الاقتصادي والتقدم الثقافي والتميز العلمي والعدالة الاجتماعية.

ج. الانفتاح الاستثماري المتجاوز للحدود ويضمن إقرار تسهيلات تخص بها الدول المعنية بالتكامل الأمني.

ح. الحد من مخاطر تطوير السلاح النووي وتهديدات المد الطائفي.

---

[1] جمال زكريا قاسم، **مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية**، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، (أبو ظبي؛ 1997)، ص12. وينظر؛ رشدي عبد الرحمن الهواري، التهديدات الأمنية لدول مجلس التعاون الخليجي، ورقة مقدمة إلى **ندوة "معضلة الدفاع الخليجي وترتيبات الأمن في المنطقة**، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية،(24 يوليو)2000، ص9-11. كلاهما عن: عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مصدر سبق ذكره، ص32-33.

[2] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مصدر سبق ذكره، ص34.

[3] لتفصيل التهديدات الإيرانية بغلق المضيق، والبدائل الممكنة لدول الخليج عنه؛ ينظر: فيان أحمد محمد، "البحث المقدَّر": الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي؛ مضيق هرمز أنموذجاً، جامعة بغداد، **مجلة الآداب**، العدد 108، (2014م/1435هـ)، ص 541-552.

ومن أهم موجبات متابعته لتحقيق التكامل الأمني وجني ثمراته لا بد من مراعاة الآتي:

- تعزيز التعاون والتنسيق الدائم في الدفاع والأمن وبناء استراتيجية متينة دقيقة للاستعانة بقدرات تمتلكها دولٌ عربيةٌ أخرى أو إسلامية للانتفاع منها ومن خبراتهم في مجالي الدفاع والأمن.

- الانتفاع من علاقات الدول هذه من علاقاتها الاستراتيجية بالولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولةَ الهيمنة العالمية معنية باستقرار المنطقة ولها مصالح فيها.

- بناء علاقات منفتحة على دول لها إمكانيات دولية هائلة في الدفاع والأمن وبناء جسور اقتصادية معها وعسكرية تسليحية: كالصين وروسيا، وإقليمية، كتركيا وإيران.

- السعي لتحقيق تكامل اقتصادي بين دول التكامل الأمني وبناء وتوسيع ما يتصل بالأسواق والمشاريع المشتركة لبلوغ تنمية شاملة مستدامة.

- تطوير بنية اقتصاد غير مرتبط بالنفط والغاز وحسب إلى اقتصاد صناعي وزراعي وتنمية رؤوس أموال تسهم في الانفتاح على دول أخرى، لا سيما المجاورة لإعادة هيكلة الاقتصاد من الأحادي المصادر التمويلية إلى المتعددة وبعقد شراكات واستثمارات تنفتح على دول الجوار وسواها بما يجعلها ذات مصالح تسعى لحمايتها في المنطقة ما يسند التكامل الأمني.

- تعزيز بناء الديمقراطية بتوسيع المشاركة الشعبية وتدعيم المواطنة، يجعل العلاقة قائمةً على ثنائية الدولة والمواطن، في علاقة الانتماء والهوية، وليس على الحاكم والمحكوم في معادلة النظر إلى السلطة وعلاقة الاستتباع ودعم الحريات وتعزيز مشاركة الأقليات بما يصلح الخلل من الداخل بدلاً من إعطاء الذرائع لمشاريع تصدير الديمقراطية أو مشاريع دعم المذهب.

- دعم الوسطية، وتعميق الاعتدال وتعرية التطرف والتصدّي للإرهاب.

- ترسيم الحدود البرية والبحرية وفقاً للوثائق التاريخية والقانونية، لتحويل الصراع ومنع عودة الاعتداءات واقتراح التشارك الاستثماري في المناطق المتنازع عليها كالموانئ البحرية.

- تشغيل العمالة الوطنية بدلاً من الوافدة، لمعالجة آفات اجتماعية واقتصادية وحتى أمنية.

- تكريس منابر الحوار بين الأطراف المعنية بالتكامل الأمني لاحتواء مشاكل عالقة أو مستجدة دون إتاحة الفرصة لتفاقمها.[1]

[1] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي مصادر التهديد واستراتيجية الحماية، مصدر سبق ذكره ، ص109-112.

المبحث الثالث: الأطر المؤسسية والتحديات الفنية للتعاون الأمني الخليجي– العراقي

المطلب الأول: الآليات القانونية والمؤسسية:

يمثل التكامل الامني بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي امتدادا لترتيبات قانونية ومؤسسية تراكمت عبر عقود من التفاعل الاقليمي في منطقة الخليج. ويستند هذا التكامل الى منظومة من الاطر القانونية الناظمة التي تحدد المبادئ والالتزامات وآليات التنسيق، فضلا عن هياكل مؤسسية تحول هذه الاطر الى سياسات تفاعلية ضمن بيئة اقليمية معقدة تتشابك فيها مختلف التهديدات الامنية، التقليدية وغير التقليدية.[1]

وفهم تلكم الآليات يعد مدخلاً أساساً من خلاله يكون تقييم قدرات الأطراف على الارتقاء بالتنسيق الأمني، والإحاطة بمعوقات التكامل وبسبل تطويره.[2]

أولاً: الإطار القانوني للتعاون الأمني: تتأسس بنية التكامل الأمني القانونية بين العراق ودول الخليج على اتفاقيات متعددة أطرافها واتفاقيات ثنائية، وعلى قرارات تصدرها القمم الخليجية والعربية كذلك.

وإن كان العراق ليس عضواً بمجلس التعاون الخليجي، إلا أن ثمة أرضية قانونية جامعة كالاتفاقيات الأمنية أعني الثنائية المبرمة مع السعودية والكويت وكذلك قطر ، وتنص بمجملها على التعاون بشأن مجالات المعلومات الاستخبارية وتبادلها وعلى التدريب فتأمين الحدود.[3]

وتكون اتفاقية الدفاع المشترك المبرمة بين دول مجلس التعاون الخليجي متصدرة المرجعيات القانونية، وقد نصت على مبدأ الأمن الجماعي وتعد أي اعتداء يستهدف دولة عضواً تعده اعتداء على كل الأعضاء.[4]

هذه الاتفاقية، ضمت أعضاء المجلس، إلا أنها نموذج يمكن للعراق الانضمام بطريقة ما إليه بترتيبات شراكة خاصة أو ببروتوكولات انضمام مجزوء وموقوت.

---

[1] عبد الوهاب كريم حميد، التحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية، **مجلة قضايا سياسية**، العدد 47، (بغداد: 2022)، ص47.

[2] زهراء فاهم حسن، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجية مستقبلية، **مجلة المعهد**، المجلد 18، العدد 4،(معهد العلمين للدراسات العليا، الكوفة: 2024) ص 348.

[3] مصطفى الدراجي، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي: التحديات وفرص الانضمام، **سلسلة إصدارات مركز البيان للدراسات والتخطيط**، (بغداد: 2022) ص 5.

[4] وضحة ذيبان المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج: 2003–2011، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الشرق الأوسط، 2011، ص 103.

وتعد قرارات القمم العربية، والقمم الخليجية إطاراً قانونياً لكونهما تفرضان التزامات جماعية لمكافحة الإرهاب ولأمن الحدود ولحماية الممرات البحرية المختلفة، وهو أمر قد يتقاطع ومصالح العراق وهو يسعى لحماية موانئه وكذلك ممراته المائية التي لها قيمة استراتيجية.[1]

ثانياً: آليات التكامل الأمنيّ المؤسسي: تتولى جملة كيانات مؤسسية ضمن مجلس التعاون الخليجيّ تتولى تنفيذ سياسات أمنية، أبرزها ضمن مجلس الدفاع المشترك، المعني بالسياسات الدفاعية ويراقب تنفيذ القرارات التي تقرها القمم.[2]

يضطلع أمين عام مجلس التعاون الخليجي بدوره تنسيقي بين اللجان الوزارية، كلجنة التعاون الأمني المعنية بمتابعة ملفات مكافحة كل من الإرهاب وكذا الجريمة المنظمة ومعنية بالأمن السيبراني.[3]

وعلى مستوى العمليات، تمثل قوة درع الجزيرة ذراعاً عسكرياً مشتركاً لمجمل دول المجلس، وأنشئت حقبة الثمانينيات من القرن الماضي، وقد طورت فيما بعد، لتدعيم جاهزية مواجهة تهديدات عسكرية وأمنية.[4]

والعراق وإن لم يكن عضواً فيها، فثمة نشاطات للتعاون الأمني مع دول الخليج والتعاون العسكري، كالتنسيق العراقي–الكويتي في إزالة الألغام، لمناطق محدودة، ومع ذلك كانت أنموذجاً للتعاون يمكن تكراره وتوسيعه.[5]

وزيادة عليه تأتي الاجتماعات الدورية التي تضم وزراء الداخلية ووزراء الدفاع ووزراء الخارجية منبراً لتوحيد رؤى دول المجلس الأمنية وشركائها، ومنهم العراق في ظل الشراكات الثنائية أو خلال المنظمات الإقليمية.[6]

تسهم هذه الاجتماعات في تبادل المعلومات وتبادل الخبرات وتعزيز القدرات على مواجهة تهديدات عابرة للحدود، كتهريب الأسلحة وتهريب المخدرات والتعرض عبرها لهجمات سيبرانية.[7]

ثالثاً: تحديات تفعيل الآليات القانونية والآليات المؤسسية:

---

[1] عبدالعزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق، مصدر سبق ذكره، ص 590.

[2] وضحة ذيبان المطيري، مصدر سبق ذكره، ص 78.

[3] عبد الوهاب كريم حميد، مصدر سبق ذكره ، ص49.

[4] عبدالعزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره ، ص 591.

[5] زهراء فاهم حسن، مصدر سبق ذكره ، ص 350.

[6] صالح بن محمد الخثلان، **اتفاقيات الدفاع المشترك: بين تململ وقلق**، (مركز الخليج للأبحاث، دبي: 2023)، ص 3.

[7] زخم خليجي ومساع لتعزيز العلاقات مع العراق، وكالة الأناضول، قسم التحليلات، 2023، ص 2.

مع وضوح معالم الإطار القانوني وإنشاء مؤسسات فاعلة تباشر عملية التكامل الأمني بين كل من العراق ودول الخليج فثمة عقبات تواجهها، وأولها غياب عضوية العراق الكاملة في المجلس، يحرمه من الاستفادة المباشرة من آليات وعلاقات التعاون الأمني.[1]

أما ثانيها فهو تباين السياسات الخارجية، فمواقف العراق تختلف مع بعض دول المجلس تجاه قضايا إقليمية، وتحديداً ما يتصل بعلاقات العراق مع إيران وتركيا.[2]

وثمة تحديات تقنية وأخرى إدارية، كاختلاف الأنظمة القانونية الوطنية والتفاوت في الإمكانات التقنية بمجال الرقابة وفي السيطرة والاتصال، ما يعيق إنشاء أنظمة للإنذار المبكر المشتركة.[3]

ونلعب اعتبارات السيادة دورًا في الحد من تبادل معلومات حساسة أو في تمركز قوات أجنبية في أراضي الدول، ما يتطلب توازناً في الحلول لتتوسط بين موجبات الأمن الجماعي وبين موجبات السيادة.[4]

يتضح بحث الآليات القانونية والآليات المؤسسية المعنية بالتكامل الأمني أن ثمة قاعدة يمكن التأسيس عليها في توسيع الشراكة الأمنية بين كل من العراق ودول مجلس التعاون، إذا عولجت الثغرات القانونية عبر صياغة بروتوكولات للتعاون، وتعزز الثقة بين الأطراف واعتماد آليات حثيثة لإدماج العراق ضمن منظومات العمل المشترك.[5]

ويبقى نجاحه مرهوناً بقدرة الأطراف وبرغبتهم بتجاوز الخلافات واعتمادها رؤية أمنية تخص المنطقة تعنى بالمصالح المشتركة وتحيط بالتحديات المتغيرة.[6]

المطلب الثاني: الآليات العملية والتكتيكية لبناء الثقة:

---

[1] مصطفى الدراجي، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي: التحديات وفرص الانضمام، مصدر سبق ذكره، ص 7.

[2] نوار جليل هاشم، رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي، **مجلة حمورابي للدراسات**، المجلد 13، العدد 49، (بغداد: 2024)، ص 12.

[3] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص. 15.

[4] عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره، ص592.

[5] وضحة ذيبان المطيري، مصدر سبق ذكره، ص110.

[6] العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجية مستقبلية، **مجلة المعهد**، المجلد 18، العدد 4،(الكوفة: 2024)، ص 352.

الثقة الأمنية بين كل من العراق ودول مجلس التعاون الخليجي هي ركيزة أساس يستند عليها التعاون الإقليمي لتحقيق استقرار المنطقة، في ظل تصعيد التهديدات والتحديات الأمنية المشتركة، ويتطلب الأمر جملة آليات عملية وتكتيكية تراعي طبيعة البيئة الأمنية الإقليمية ضمن أطر مؤسسية فاعلة وتجارب ناجحة سابقة يضمن استدامة التعاون والحد من المخاطر الأمنية.[1]

أولًا: الآليات العملية لبناء الثقة:

تعمل الآليات العملية ضمن الإجراءات المؤسسية وبرامجها المشتركة ممكنة التطبيق على تعزيز التنسيق الأمني ومن أبرز الآليات:

1. تشكيل لجان أمنية مشتركة دائمة:

إنشاء لجان ثنائية أو لجان متعددة الأطراف بين كل من العراق ودول الخليج العربي، لتجتمع بشكل دوري لأجل تبادل معلومات استخبارية وترتيب مواقف أمنية ووضع خطط لتحقيق استجابة مناسبة سريعة لإدارة الأزمات.[2]

2. برامج تدريب وتأهيل مشترك لإطلاق برامج للتدريب القوات العسكرية والأمنية بمجالات مكافحة الإرهاب، وفي شؤون أمنِ الحدود والملاحة البحرية، وأن تجرى تلكم البرامج موافقة لمعايير احترافية تشرف عليها لجان متخصصة.[3]

3. تطوير أنظمة إنذار مبكر باعتماد الأنظمة التكنولوجية المتقدمة المعنية بالإنذار المبكر المعنية بشأن التهديدات المحتملة، كالهجمات الصاروخية، والعمليات الإرهابية، وربط الأنظمة بين مؤسسة القيادة والسيطرة في العراق وفي دول الخليج.[4]

4. التكامل في حماية المنشآت الاستراتيجية الحيوية بوضع خطط مشتركة هدفها حماية البنى التحتية الاستراتيجية الحيوية، كالموانئ والمطارات وكذلك خطوط الطاقة، بفرق أمنية مختلطة الغاية منها تنسيق وتنظيم عمليات المراقبة الجوية منها والبحرية.[5]

ثانيًا: الآليات التكتيكية لبناء الثقة:

---

[1] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، "الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية"، مصدر سبق ذكره، ص45.

[2] عبدالعزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره، ص122.

[3] صالح بن محمد الخثلان، مصدر سبق ذكره ، ص88.

[4] نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره ، ص61.

[5] مصطفى الدراجي، مصدر سبق ذكره ، ص97.

الآليات التكتيكية إجراءات قصيرة في أمدها وتستهدف تدعيم الثقة المتبادلة وبناء أرضية مشتركة لعملية التعاون:

1. المناورات العسكرية المشتركة:

بتنفيذ تدريبات ميدانية تحتوي التهديدات الواقعية، لتعزيز فاعلية العمل المشترك ورفع مستويات تنسيق العمليات بين القوات.[1]

2. تبادل الزيارات الميدانية:

تنظيم زيارات دورية لقادة الأجهزة الأمنية والعسكرية بين الطرفين، للاطلاع على الإمكانيات وتقييم القدرات، وبحث فرص التكامل.[2]

3. إنشاء قنوات اتصال مباشرة: بتخصيص خطوط للاتصال الساخن المباشر بين قيادات وكوادر العمليات الأمنية الموجودة بالعراق وبدول الخليج، بغية تسريع التبادل للمعلومات وتنسيق مواقف تناسبها تكون فورية ردودها.[3]

4. توحيد إجراءات التفتيش الجمركي والحدودي

تنسيق إجراءات تفتيش المنافذ الحدودية والموانئ البحرية والجوية، بما لضغط حجم المخاطر الأمنية المحتملة وسهيل حركة البضائع والأفراد.[4]

ويتطلب تفعيل الآليات العملية والآليات التكتيكية يتطلب إرادة سياسية حازمة واستثمارات في البنى التحتية الأمنية، وتعزيز بناء ثقافة أمنية مشتركة، ويعد هذا النهج خطوة جوهرية لتحقيق تكامل أمني فاعل بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي ليسهم في بناءِ ما يوجد بيئة إقليمية توصف بكونها أكثر استقراراً وأعلى أمانًا.[5]

المطلب الثالث: التحديات البنيوية والسياسية:

تواجه جهود التكامل الأمني وإقامته بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي مجموعةَ تحدياتٍ ومنها البنيوية والسياسية، المعيقة لبناء منظومة إقليمية أمنية فاعلة تستجيبُ للمتغيرات المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية

[1] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره ، ص52.

[2] عبد العزيز شحادة المنصور، مصدر سبق ذكره، ص128.

[3] نوار جليل هاشم، مصدر سبق ذكره، ص64.

[4] صالح بن محمد الخثلان، مصدر سبق ذكره، ص91.

[5] مصطفى الدراجي، مصدر سبق ذكره ، ص102.

والبيئة الدولية، وتلكم التحديات قد تتصل بالنظامين السياسيين سواء في العراق أم في دول الخليج وبهياكلها الأمنية المنشأة وتباين الرؤى الاستراتيجية بينهما.

أولًا: التباين في البنى السياسية والمؤسسية:

يشكل اختلاف طبيعة النظم السياسية لكل من العراق ودول الخليج أحد أبرز العوامل البنيوية الاساس التي تحد من سرعة التفاهم الامني، فالنظام في العراق ديمقراطي تعددي بعد عام 2003، في حين توصف الانظمة الحاكمة في معظم دول الخليج بكونها ملكية او سلطنة او امارة ذات مركزية في صنع القرار السياسي والامني، مما يجعل عملية المواءمة في آليات اتخاذ القرار أكثر تعقيدا، ولا سيما في الملفات الحساسة مثل الامن والدفاع. وينعكس هذا التباين على مستوى تنسيق العمل المشترك، اذ يحتاج كل طرف الى اجراءات مؤسسية تختلف عن نظيرتها في الدول الاخرى لإقرار اتفاقيات ملزمة للجميع.

ثانيًا: غياب إطار قانوني شامل للتكامل الأمني:

مع وجود عدد من الاتفاقيات الثنائية او حتى متعددة الاطراف في بعض المجالات، الا ان الافتقار الى معاهدة شاملة لتنظيم التعاون الامني بين العراق ودول مجلس التعاون يجعل هذا التعاون مقيدا بالإرادة السياسية الآنية، بما يؤدي الى نقص في الجانب القانوني وضعف في الضمانات المتبادلة، فضلا عن امكانية التراجع عن الالتزامات عند تغير الظروف السياسية والامنية.[1]

ثالثًا: الإرث الأمني السلبي بعد 2003:

يمثل غزو الولايات المتحدة للعراق وما اعقبه من انهيار في المؤسسات الحكومية الامنية نقطة تحول في رؤية دول الخليج للأمن الاقليمي. فقد أسهم الانفلات الامني، مع بروز تهديدات عابرة للحدود وفي مقدمتها التنظيمات الارهابية، في خلق فجوة في الثقة الاستراتيجية بين العراق وبعض جيرانه الخليجيين. كما ان استمرار وجود بعض الفصائل المسلحة التي شاركت في محاربة الارهاب، وبقاء جزء منها خارج إطار مؤسسات الدولة نتيجة استقلال قياداتها، عدته بعض دول الخليج عاملا معوقا ومصدرا للقلق الامر الذي عمق المخاوف الخليجية بشأن قدرة العراق على ضبط امنه الداخلي.

رابعًا: التدخلات الإقليمية والدولية:

[1] صالح بن محمد الخثلان، اتفاقيات دفاع مشترك خليجي، مصدر سبق ذكره ، ص 28.

التدخلات الإقليمية، في الشأن العراقي ولا سيما النفوذ الإيراني يعد من التحديات السياسية المثيرة لتحفظاتِ دول الخليج العربي، فطبيعة علاقات العراق بإيران تحمل أبعاداً سياسية واستراتيجية وكذلك أمنية تؤثر في الثقة المتبادلة للعراق مع دول الخليج، في ظل حال من التنافس الإقليمي على الهيمنة الإقليمية المؤثرة في منطقة الخليج العربي،[1] والأمر يزداد تعقيداً وتتشابك المصالح للقوى الدولية، كالولايات المتحدةِ وروسيا في معادلة أمن المنطقة وفي توازنها.

خامسًا: ضعف التكامل في الهياكل الدفاعية:

مع وجود منظومات دفاعية تعد متطورة نسبيا لدى دول مجلس التعاون، فإن العراق لا يزال خارج المنظومة العسكرية الخليجية، الامر الذي يحرم الطرفين من فوائد تنسيق العمليات المشتركة، مثل التدريب المشترك وتبادل المعلومات الاستخباراتية ضمن إطار مؤسسي. ويعكس هذا الواقع غياب رؤية مشتركة لبناء هيكل امني متكامل قادر على الاستجابة الجماعية للازمات.[2]

فثمة تحديات بنيوية وسياسية تعيق التكامل الامني بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي، وهي ليست مجرد عقبات اجرائية، بل تمثل امتدادا لاعتبارات هيكلية عميقة تتصل باختلاف النظم السياسية وتاريخ العلاقات والتوازنات الاقليمية، وهو ما يستدعي تجاوز هذه التحديات عبر مقاربات شاملة تعزز الثقة وتبني اطارا قانونيا مؤسسيا، وتسهم في معالجة الخلافات الاقليمية بما يفضي الى تأسيس منظومة امنية أكثر فاعلية واستدامة.

المطلب الرابع :التحديات الفنية واللوجستية:

وتمثل محوراً حاسماً في التكامل الأمنيّ بين العراق وبين دول مجلس التعاون الخليجي، إذ ترتبط بتوافر لوازم إقامة البنى التحتية وفاعلية منظومات الاتصالات والمعلومات وكفاءة الإمداد وسرعته ووفرة الدعم الميداني، وضمان التشغيل البيني (Interoperability) لقوات العراق وقوات الخليج، وهي عوامل مؤثرة في قدرات الطرفين لمباشرة العمليات المشتركة بفاعلية وكفاءة في سقف زمني مناسب، وفق الرؤية الاستراتيجية المقررة.[3]

---

[1] تطور الأمن الجماعي في العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص 211.

[2] عباس هاشم عزيز، تأثير المتغير العسكري الأمريكي في الواقع الأمني لمنطقة الخليج، **مجلة العلوم السياسية**، العدد 64، كانون الأول، (كلية العلوم السياسية ، بغداد: 2022) ص 97.

[3] وضحة ذيبان المطيري، مصدر سبق ذكره، ص 78.

اولا: البنية التحتية والتقنيات المتطورة: تعاني بعض الدول من فجوات في تطوير منظوماتها الدفاعية، ولا سيما في مجال انظمة القيادة والسيطرة C4ISR التي تعد العمود الفقري لعمليات الامن المشتركة، اذ ان غياب التكامل الرقمي البيني بين مراكز القيادة العراقية ونظيراتها الخليجية يؤدي الى تأخر الاستجابة في اتخاذ القرار العملياتي لاحتواء المخاطر الطارئة، كما ان تفاوت مستويات اعتماد التكنولوجيا الغربية او الشرقية في التسليح يعقد من امكانية تحقيق التوافق التقني.[1]

ثانيا: الامداد والتموين: يعد استمرار تدفق امدادات العمليات المشتركة، سواء العسكرية او اللوجستية تحديا رئيسيا، ولا سيما في ظل اختلاف نظم الامداد المعتمدة في العراق عن تلك المعتمدة في دول الخليج. فدول الخليج تمتلك خطوط امداد بحرية وجوية متطورة، في حين يعتمد العراق بدرجة أكبر على الامداد البري، الامر الذي يجعل العمليات البحرية او البعيدة عن الحدود البرية محدودة المرونة.[2]

ثالثًا التدريب والتأهيل الفني: تطوير لبرامج التدريب الموحدة للقوات المشاركة في إطار عمليات مشتركة يعد تحدياً أبرز فاختلاف العقائد القتالية، والطرق المختلفة لاستخدام المعدات وأنظمة الصيانة تؤكد ضرورة ملحة لإعداد البرامج التدريبية للقوات مشتركة تتجاوز حدود التمارين الميدانية لتبلغ مقاصد بناء نظام تقني موحد. ويوجب إدماج الخبرة العراقية التي اكتسبت جراء عمليات مكافحة الإرهاب لتدمج بالقدرات الخليجية الموجهة للدفاع التقليدي يوجب رسم تخطيطٍ مشترك بينهما طويل الأمد.[3]

رابعًا قابلية التشغيل البيني: التشغيل البيني المنوه إليه أعلاه لا يقتصر التوافق في السلاح والمعدات، بل يوجب التبادل للبيانات الاستخبارية في الزمن الحقيقي المنضبط، وأن توحد قنوات الاتصال وأنْ تعتمد بروتوكولات أمنية كذلك موحدة، ويؤكد خبراء أمنيون أن فجوات هذا المجال تؤدي لبطء التنسيق وتعارض تنفيذ مهام ميدانية.[4]

خامسًا التحديات المرتبطة بالأمن السيبراني: بتزايد اعتماد الأنظمة الشبكية تظهرُ تهديداتُ الأمن السيبرانيّ بوصفه عنصراً ذا أهميةٍ كأهمّيَّةِ التهديدات التقليدية، فالخروقات والهجمات السيبرانيَّة قدْ تَشُلُّ نُظمَ القيادة

[1] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص 39.

[2] صالح بن محمد الخثلان، مصدر سبق ذكره، ص 3.

[3] وضحة ذيبان المطيري، مصدر سبق ذكره، ص 109.

[4] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره، ص 91.

والسيطرة، مما يربك العمليات المرتبطة بالإمداد، وقد يؤدي الى تسرب معلومات استخباراتية سرية، وهو ما يستدعي وضع استراتيجيات مشتركة في مجال الامن السيبراني، تشمل التدريب والتجهيز واقرار خطط للاستجابة السريعة.

سادسا: التمويل وتخصيص الموارد: يعد التمويل من أكثر تحديات التكامل الامني تعقيدا، اذ يتطلب تخصيص استثمارات كبيرة لتحديث المعدات وانشاء البنى التحتية وتدريب الكوادر. كما ان اختلال التوازن في الاسهام المالي بين الاطراف يفتح فجوات في الجاهزية، ويولد شعورا لدى بعض الدول بتحمل اعباء غير متكافئة، الامر الذي ينعكس سلبا على مستوى الالتزام بتمويل المشاريع المشتركة.[1]

وبالتالي فإن تجاوز التحديات الفنية واللوجستية يستلزم تحديث البنى التحتية الدفاعية، وتعزيز التشغيل البيني عبر توحيد الادوات الفنية والانظمة، وافتتاح مراكز امداد وتدريب مشتركة، ووضع خطط متكاملة في مجال الامن السيبراني. ويشكل هذا الإطار الفني واللوجستي العمود الفقري لتطبيق الرؤية الاستراتيجية للتكامل الامني بين العراق ودول مجلس التعاون بنجاح، ويضمن القدرة على مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية بكفاءة.

المطلب الخامس: الرؤية الاستراتيجية للتكامل الأمني:

تقوم رؤية التكامل الامني الاستراتيجية لمنطقة الخليج العربي والعراق على استيعاب ابعاد مفهوم الامن بوصفه عملية ديناميكية تتجاوز حدود الدفاع العسكري المباشر، لتشمل ابعادا سياسية واقتصادية وامنية وتكنولوجية. فالمقاربة الحديثة للأمن الاقليمي تقوم على دمج القدرات الوطنية للدول وتوحيد الاليات المخصصة للعمل المشترك، بما يعزز مناعة المنطقة في مواجهة التهديدات التقليدية وغير التقليدية. كما تتطلب هذه الرؤية وجود بنية مؤسساتية قادرة على التنسيق الفاعل ورسم استراتيجيات مشتركة تتسم بالمرونة العالية والاستجابة السريعة في ادارة الازمات، مع الحفاظ على سيادة الدول الاعضاء وتحقيق مصالحها.[2]

وترتكز رؤية التكامل الامني العراقي الخليجي الاستراتيجية على مفهوم الامن الجماعي، الذي يفترض ان اي تهديد لاي دولة عضو يعد تهديدا لبقية الاعضاء، وان التصدي له يتم بصورة مشتركة ومنسقة. ولا يقتصر هذا المفهوم على البعد العسكري، بل يمتد ليشمل ابعادا سياسية واقتصادية وتكنولوجية، بما يعزز القدرة على مواجهة

[1] صالح بن محمد الخثلان، مصدر سبق ذكره، ص 4.

[2] نور الدين عبد الواحد، مصدر سبق ذكره ، ص 330.

التهديدات المعقدة والمركبة. كما ان التحولات في البيئتين الاقليمية والدولية، ولا سيما صعود قوى غير تقليدية وتوسع الحروب الهجينة، اكدت ضرورة اعادة صياغة الاستراتيجيات الدفاعية بما يضمن عناصر المرونة وسرعة الاستجابة، فضلا عن اعتماد التكامل في تبادل المعلومات الاستخباراتية وتعزيز الردع المشترك، واقامة مراكز عمليات موحدة تتولى تنسيق الجهود بين الدول.[1]

ويمثل البعد السياسي ركيزة جوهرية للرؤية الاستراتيجية للتكامل الأمني، فتحقيق الأمن الجماعي يوجب توافقاً سياسياً ثابتاً بين العراق ودول الخليج بشأن طبيعة التهديدات المشتركة وتحديد أولويات مواجهتها، ويترجم التوافق إلى آليات للتنسيق الدبلوماسي لتفعيل اتفاقيات الأمن القائمة وابتكار آفاقٍ جديدة للتعاون في قضايا حل النزاعات وفي والوساطة، ليضمن عدم استغلال الأطراف الخارجية للخلافات البينية، ثم إن بناء ثقة متبادلة يحتاج إدارة فاعلة لتذليل خلافات الحدود وسواها عبر قنوات للحوار مستمرة وضرورة التزام الأطراف بمبدأ حسن الجوار واحترام السيادة .[2]

يعزز التعاون الاستخباري والتبادل للمعلومات الأمنية فاعلية التكامل الأمني ليسمح بكشف التهديدات قبل تحققها، ليساعد في توحيد التقديرات الأمنية للدول ويمكن أن يتم التعاون بإنشاء مراكز مشتركة لمهمة الإنذار المبكر والربط لقواعد البيانات الأمنية والبيانات الاستخبارية وتوحيد الأساليب المتصلة بجمع المعلومات وتحليلها وإشراك خبراء أمنيين وعسكريين من الدول ضمن فرق عمل دائمة لتطوير فهم تشترك به لها للتحديات الإقليمية، وتعزيز قدراتها في التخطيط المشترك وفي الاستجابة المنسقة.[3]

ومن غير الممكن تحقيق رؤية التكامل الأمني الاستراتيجية دون قنوات اتصال دبلوماسية فاعلة لإدارة علاقات الدول الخليجية بالعراق للموازنة بين المصالح المشتركة ومواضع التوجس السياسي، ويكون ذلك كله بعقد قمم دورية للقادة ولوزراء الدفاع ووزراء الخارجية لقياس التقدم في تنفيذ خطط الأمن ومعالجة خلافات قد تعيق الأعمال المشتركة وتعزيز تنسيقها مع القوى الدولية الأبرز ما يضمن دعم مبادراتِ الأمن الخليجية–العراقية، وضمان عدم تقاطعها للأطر الإقليمية ولا للدولية القائمة.[4]

---

[1] وضحة ذيبان المطيري، مصدر سبق ذكره ، ص 112.

[2] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره ، ص 72.

[3] صالح بن محمد الخثلان، مصدر سبق ذكره ، ص 41.

[4] عبد الفتاح علي سالم الرشدان، مصدر سبق ذكره ، ص 102.

الرؤية الاستراتيجية المعنية للتكامل الأمني العراقي الخليجي تقوم على دعائم متعددة، تجمع البعدَ العسكريَّ بالأمني وبالمرونة السياسية وبالدعم الاقتصادي والدعم التقني فنجاح تلك الرؤية يعتمد وضوح الأهداف المشتركة، وتعمل على تفعيل الآليات المخصصة للتعاون المستدام ولتعزيز الثقة المتبادلة بين تلكم الأطراف ، زيادةً على أن مواجهة تحديات الأمن توجب التزاماً سياسياً في مستوى رفيع واستثماراتٍ طويلةَ الأمد في مجال البنى التحتية المعنية بالدفاع وبالمعلومات، ليشكل التكامل الأمني الخيار الاستراتيجي الضامن لاستقرار المنطقةِ ويضمن حماية المصالح الحيوية بمواجهة تهديدات متنامية .

الخاتمة

التكامل الامني للخليج العربي والعراق ركيزة اساس تضمن استقرارا في بيئة استراتيجية متقلبة، تتداخل فيها تهديدات تقليدية وغير تقليدية، بما يفرض تبني تكامل في الادوات العسكرية وكذلك السياسية والاقتصادية والتكنولوجية.

كما ان التكامل يمثل ضرورة تفرضها تكاليف الصراع المسلح، وتداعيات المنافسات الاقليمية، والاعباء الاقتصادية التي تستنزف موارد مالية كبيرة. ويسهم تعزيز التعاون الامني بين دول المنطقة في بناء قدرات جماعية للردع والوقاية، ويقلل من احتمالات الانزلاق الى ازمات ممتدة، اذ يعد التكامل الامني استثمارا استراتيجيا لبناء السلام وصيانة الاستقرار، وليس مجرد استجابة لظروف طارئة.

أبرز الاستنتاجات:

1. يحد التكامل الامني من النزاعات ويخفف الاعباء المرتبطة بالانفاق المنفرد .
2. مكافحة الارهاب والجريمة المنظمة تتطلب منظومات امنية مشتركة .
3. غياب ارادة سياسية موحدة يعيق استدامة المشاريع التكاملية .
4. يفتح التكامل الامني المجال لتنسيق سياسي يسهم في بناء مواقف موحدة تجاه القضايا الاقليمية والدولية .
5. يمثل الاستثمار التكنولوجي والامن السيبراني عاملا حاسما في تعزيز الدفاع الجماعي .

التوصيات العملية:

1. ضرورة تعزيز التنسيق الاستخباري والامني بين العراق ودول الخليج من خلال انشاء مركز مشترك لتحليل المعلومات والانذار المبكر، وربطه الكترونيا بالمنظومات الدفاعية الوطنية .
2. توحيد العقيدة القتالية في القضايا المشتركة عبر اجراء تدريبات دورية ومناورات عسكرية تحاكي التهديدات المحتملة .
3. انشاء شبكة موحدة للدعم اللوجستي في الموانئ والمطارات والقواعد العسكرية لتسهيل الانتشار والتموين في حالات الطوارئ .
4. تنويع مصادر التسليح والخبرة التكنولوجية الدفاعية ودعم الاستثمار في التصنيع العسكري المحلي .
5. اعتماد سياسات امنية متوازنة تجمع بين التحالفات الدولية وحماية الاستقلال الاستراتيجي في ظل التنافس الدولي على المنطقة .

6. تعزيز امن الحدود البرية والبحرية عبر انظمة مراقبة الكترونية متطورة وطائرات مسيرة، مع تبادل المعلومات .

7. تطوير البنى التحتية للطاقة والامن السيبراني لمواجهة التهديدات الالكترونية .

اولا: توصيات للعراق وصانع القرار فيه:

1. تدعيم قدرات الدفاع من خلال تحديث التدريب والتسليح والبنى التحتية ومنظومات الدفاع الجوي والصاروخي .

2. تعزيز الشراكات الامنية مع دول الخليج عبر اتفاقيات لتبادل المعلومات الاستخبارية والتدريب المشترك والتنسيق في الاستجابة للطوارئ .

3. تطوير التصنيع الدفاعي وتقليل الاعتماد على استيراد المعدات الحيوية .

4. ضبط امن الحدود باستخدام انظمة مراقبة الكترونية وطائرات مسيرة .

5. إطلاق مبادرات دبلوماسية امنية لخفض التوترات الاقليمية وتعزيز دور العراق ضمن منظومة الامن الجماعي الخليجي .

ثانيا: توصيات لدول الخليج وصانعي القرار فيها:

1. توحيد منظومات التسليح والتشغيل لضمان تكامل القوات المسلحة وتوفير الدعم اللوجستي في الازمات .

2. تعزيز الاستثمار في التكنولوجيا العسكرية والدفاع الصاروخي والطائرات المسيرة والامن السيبراني .

3. توسيع برامج التدريب المشترك مع العراق .

4. تفعيل الاتفاقيات الدفاعية المشتركة .

5. تطوير استراتيجيات امن الطاقة وحماية امدادات النفط والغاز .

ثالثا: توصيات لمجلس التعاون الخليجي بوصفه كتلة موحدة:

1. انشاء قوة تدخل سريع مشتركة عراقية خليجية .

2. اقرار استراتيجية للامن الجماعي ضمن قمم مجلس التعاون بما يعزز التكامل الامني والعسكري .

3. اطلاق منظومة انذار مبكر مشتركة .

4. تنسيق المواقف السياسية والامنية في المحافل الدولية .

5. تعزيز البنى التحتية المشتركة بما يخدم الامن والاستقرار الاقليمي.

Conclusion

Security integration in the Arabian Gulf and Iraq is a fundamental pillar for ensuring stability in a volatile strategic environment where traditional and unconventional threats intertwine. This necessitates the adoption of integration across military، political، economic، and technological tools.

Integration is a necessity imposed by the costs of armed conflict، the repercussions of regional rivalries، and the economic burdens that drain enormous resources.

Strengthening security cooperation among the region's countries contributes to building collective deterrence and prevention capabilities and reduces the likelihood of sliding into protracted crises. Security integration is a strategic investment in building peace and maintaining stability، not merely a response to emergencies.

Key Findings:

1. Security integration limits conflicts and reduces the burdens associated with individual expenditures.
2. Combating terrorism and organized crime requires joint security systems.
3. The absence of a unified political will hinders the sustainability of integration projects. 4. Security integration opens the door to political coordination، building unified positions on regional and international issues.
5. Technological investment، particularly in cybersecurity، is a crucial factor that strengthens collective defense.

قائمة المصادر:

أولاً: الكتب والبحوث والدراسات:

- *أحمد محمد وهبان، النظرية الواقعية وتحليل السياسة الدولية من مورجانثو إلى ميرشايمر: دراسة واقعية*، كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية – جامعة الإسكندرية.
- *أحمد يوسف محمد عبد النبي، تطور مفهوم وتطبيقات توازن القوى في النظام الدولي*، مجلة السياسة الدولية، العدد 220، أبريل 2020.
- *أسماء رفاعي الشحري، مستقبل التنظيمات الإرهابية: تنظيما القاعدة وداعش أنموذجًا* ، مجلة آفاق إستراتيجية، العدد 4، أكتوبر 2021.
- *جمال زكريا قاسم، مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، 1997.
- *د.أحمد عبد الملك، التحديات التي تواجه تطور العلاقات بين العراق ودول مجلس التعاون الخليجي*، مركز الخليج للأبحاث.
- *د.رعد قاسم صالح، الأمن الجماعي ودوره في تدعيم استراتيجيات التعاون الدولي – رؤية تحليلية مستقبلية*، المجلة السياسية الدولية، مركز جيل للدراسات العلمية، الجزائر.
- *د.صالح بن محمدم الخثلان، اتفاقيات الدفاع المشترك: بين تململ وقلق*، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2023.
- *د.عبد العزيز شحادة المنصور، أمن الخليج العربي بعد الاحتلال الأمريكي للعراق: دراسة في صراع الرؤى والمشروعات*، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد الأول، 2009.
- *د.عبد الفتاح علي سالم الرشدان، الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية*، الدار العربية للعلوم، بيروت، ط1، 2015.
- *د.عبد الوهاب كريم حميد، التحديات الأمنية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل المتغيرات الدولية*، مجلة قضايا سياسية، العدد 47، كلية الآداب – جامعة ميسان، 2022.
- د.فيان أحمد محمد، الممرات المائية وأمن الطاقة العالمي مضيق هرمز أنموذجاً ، جامعة بغداد، مجلة الآداب ، العدد 108 ، لسنة 2014م/1435هـ.
- *د.مصطفى الدراجي، العراق ومجلس التعاون لدول الخليج العربي: التحديات وفرص الانضمام*، مركز البيان للدراسات والتخطيط، بغداد، 2022.
- *د.نوار جليل هاشم، رؤية مستقبلية لسياسة العراق الخارجية تجاه دول الجوار الجغرافي*، مجلة حمورابي للدراسات، المجلد 13، العدد 49، 2024.
- *رشدي عبد الرحمن الهواري، تهديدات الأمن لدول مجلس التعاون الخليجي*، ورقة مقدمة إلى ندوة معضلة الدفاع الخليجي وترتيبات الأمن في المنطقة ، مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية، 2000.
- *رغيد الصلح، من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي*، مركز دراسات الوحدة العربية، 2024.
- *زهراء فاهم حسن، العراق ودول مجلس التعاون الخليجي نحو استراتيجية مستقبلية*، مجلة المعهد، المجلد 18، العدد 4، 2024.
- *زيد عبد الجليل المدهون، أمن الخليج بعد حرب العراق*، معهد الدراسات الدبلوماسية، 2005.

- *زينب ضياء محمد، الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط وأثرها على التنافس الأمريكي الروسي: العراق أنموذجًا*، مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية – جامعة بغداد.
- *نور الدين عبد الواحد، الأمن الجماعي ونظام الأمن الدولي: دراسة في التحديات والتهديدات*، جامعة جيهان – أربيل، 2018.
- *وضحة ذيبان المطيري، دور مجلس التعاون الخليجي في حفظ أمن منطقة الخليج 2003–2011*، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط، 2011.

ثانياً: المصادر الإلكترونية:

- *أحمد الناصري، المعاهدة الأمريكية العراقية وقضايا الوطن المصيرية*، الحوار المتمدن، العدد 2279، كانون الثاني 2008. الموقع: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120105
- *أحمد عبد الحكيم، غزو الكويت... تاريخ شاهد على ذروة الانقسام العربي*، إندبندنت عربية، 2 أغسطس 2020. الموقع: https://www.independentarabia.com/node/44381
- *الأمن الخليجي: مصادر التهديد واستراتيجية الحماية*، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 2015. الموقع: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201552110402348531.html
- *د.عبد العظيم محمود حنفي، مفهوم الأمن وفق النظريتين الواقعية والليبرالية*، موقع الأهرام المسائي. الموقع: https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/4994524.aspx
- *زخم خليجي ومساعٍ لتعزيز العلاقات مع العراق*، وكالة الأناضول، قسم التحليلات، 2023. الموقع: https://www.aa.com.tr/ar/
- *قمة زايد: آفاق جديدة لمستقبل واعد*، الأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية، مركز المعلومات، يناير 2005. الموقع: https://www.gcc sg.org/ar sa/Council/SupremeCouncil/Meetings/Pages/ksa25.aspx
- *مصطفى مخلوف، التكامل الأمني والعسكري في الوطن العربي يتطلب إرادة سياسية*، المصري اليوم، 2015/12/6. الموقع: https://www.almasryalyoum.com/news/details/854573
- *من أجل تفعيل التكامل الإقليمي العربي*، رغيد الصلح، مركز دراسات الوحدة العربية، 26 يناير 2024. الموقع: https://caus.org.lb/%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84
- *مونيك شومييه – جندرو، العراق 2003: حرب لا تنتهي ومقبرة الأمن الجماعي*، موقع العربي الجديد، 13 مارس 2023. الموقع: https://www.alaraby.co.uk/politics/

First: Books، Research Papers، and Studies:

• Joint Defense Agreements: Between Uneasy Concern and Anxiety، Dr. Saleh bin Mohammed Al Khathlan، Gulf Research Center، Dubai، 2023.

• Collective Security and Its Role in Strengthening International Cooperation Strategies – A Future Analytical Vision، Dr. Raad Qasim Saleh، International Political Journal، Jeel Center for Scientific Studies، Algeria.

• Collective Security and the International Security System: A Study of Challenges and Threats، Nour El Din Abdel Wahid، Cihan University – Erbil، 2018.

• Gulf Security: Sources of Threat and Protection Strategy، Dr. Abdel Fattah Ali Salem Al Rashdan، Arab House for Sciences، Beirut، 1st Edition، 2015.

• The Geopolitical Importance of the Middle East Region and Its Impact on US Russian Rivalry: Iraq as a Model، Zainab Dhiaa Mohammed، Center for Strategic and International Studies – University of Baghdad. • Iraq and the Gulf Cooperation Council (GCC) States: Towards a Future Strategy، Zahraa Fahim Hassan، The Institute Journal، Volume 18، Issue 4، 2024.
• Iraq and the Gulf Cooperation Council: Challenges and Opportunities for Accession، Dr. Mustafa Al Daraji، Al Bayan Center for Studies and Planning، Baghdad، 2022.
• The Evolution of the Concept and Applications of the Balance of Power in the International System، Ahmed Yousef Mohammed Abdel Nabi، International Politics Journal، Issue 220، April 2020.
• Security Threats to the GCC States، Rushdi Abdel Rahman Al Hawari، Paper presented at the symposium The Gulf Defense Dilemma and Security Arrangements in the Region، Gulf Center for Strategic Studies، 2000.
• A Future Vision for Iraq's Foreign Policy towards Neighboring Countries، Dr. Nawar Jalil Hashim، Hammurabi Journal of Studies، Volume 13، Issue 49، 2024.
• Towards Activating Arab Regional Integration، Raghid Al Solh، Center for Arab Unity Studies ، 2024.
• Security Problems in the Arabian Gulf from the British Withdrawal to the Second Gulf War، Jamal Zakaria Qasim، Emirates Center for Strategic Studies and Research، Abu Dhabi، 1997.
• The Future of Terrorist Organizations: Al Qaeda and ISIS as Models، Asma Rifai Al Shahri، Strategic Horizons Journal، Issue 4، October 2021.
• Realist Theory and the Analysis of International Politics from Morgenthau to Mearsheimer: A Realist Study، Ahmed Mohamed Wahban، Faculty of Economics and Political Science، Alexandria University.
• Gulf Security After the Iraq War، Zaid Abdul Jalil Al Madhoun، Institute of Diplomatic Studies ، 2005.
• Arabian Gulf Security After the American Occupation of Iraq: A Study in the Conflict of Visions and Projects، Dr. Abdul Aziz Shahada Al Mansour، Damascus University Journal of Economic and Legal Sciences، Volume 25، Issue 1، 2009.
• Security Challenges Facing the Gulf Cooperation Council in Light of International Changes، Dr. Abdul Wahab Karim Hamid، Political Issues Journal، Issue 47، College of Arts، University of Maysan، 2022.
• Challenges Facing the Development of Relations between Iraq and the Gulf Cooperation Council Countries، Dr. Ahmed Abdul Malik، Gulf Research Center.
• The Role of the Gulf Cooperation Council in Maintaining the Security of the Gulf Region 2003–2011، Wadha Dhiban Al Mutairi، Master's Thesis، Middle East University، 2011.
• Waterways and Global Energy Security: The Strait of Hormuz as a Case Study، Dr. Vian Ahmed Mohammed، University of Baghdad، Journal of Arts، Issue 108، 2014/1435 AH. Second: Electronic Sources:
• Gulf Security: Sources of Threat and Protection Strategy، Al Jazeera Center for Studies، Doha ، 2015.

Website: https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2015/05/201552110402348531.html
• Iraq 2003: An Endless War and the Graveyard of Collective Security، Monique Chaumier Gendreau، Al Araby Al Jadeed website، March 13، 2023.
Website: https://www.alaraby.co.uk/politics/
• Security and Military Integration in the Arab World Requires Political Will، Mustafa Makhlouf ، Al Masry Al Youm، December 6، 2015. Website: https://www.almasryalyoum.com/news/details/854573
• The American Iraqi Treaty and the Nation's Crucial Issues، Ahmed Al Nasseri، Al Hiwar Al Mutamaddin (Civil Dialogue)، Issue 2279، January 2008.
Website: https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=120105
• The Concept of Security According to Realist and Liberal Theories، Dr. Abdel Azim Mahmoud Hanafi، Al Ahram Al Masai website.
Website: https://gate.ahram.org.eg/Massai/News/4994524.aspx
• Towards Activating Arab Regional Integration، Raghid Al Solh، Center for Arab Unity Studies ، January 26، 2024.
Website: https://caus.org.lb/%D8%AA%D9%81%D8%B9%D9%8A%D9%84
• The Invasion of Kuwait... A Historical Testimony to the Peak of Arab Division، Ahmed Abdel Hakim، Independent Arabia، August 2، 2020.
Website: https://www.independentarabia.com/node/44381
• The Zayed Summit: New Horizons for a Promising Future، General Secretariat of the Cooperation Council for the Arab States of the Gulf، Information Center، January 2005.
Website: https://www.gcc sg.org/ar sa/Council/SupremeCouncil/Meetings/Pages/ksa25.aspx
• Gulf Momentum and Efforts To strengthen relations with Iraq، Anadolu Agency، Analysis Department، 2023.
Website: https://www.aa.com.tr/ar/